

تحديات و آفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-2020 Challenges and prospects for community security in Algeria under the political changes 2011-2020

مراد حجاج

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، (الجزائر)، m.hadjadj@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2021/06/07

تاريخ قبول النشر: 2021/06/04

تاريخ الإستلام: 2021/05/21

ملخص:

يهدف هذا المقال الى توضيح تحديات الأمن المجتمعي في الجزائر، والذي يعتبر أحد أهم الأهداف المنشودة من عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، وخاصة عقب التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد 2011، فالمقال يفسر أثر معالجة قضايا المرحلة الانتقالية والعملية الدستورية على الأمن المجتمعي في الجزائر.

كما يستشرف المقال مدى إمكانية تحقيق التماسك المجتمعي في الجزائر، لاسيما بعد الحراك السياسي بداية العام 2019، بالاعتماد على آليات الإصلاح السياسي، باعتباره مقاربة لتحقيق نظام مستقر، وإرساء دعائم الديمقراطية بهدف استعادة الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي، من خلال تحليل مجمل الأسباب والظروف المؤدية الى ذلك.

الكلمات مفتاحية: الأمن المجتمعي؛ إصلاح سياسي؛ توافق اجتماعي؛ التنوع المجتمعي.

Abstract:

This article aims to clarify the challenges of social security in Algeria, which is one of the most important objectives of the political reform process in Algeria, especially after the political changes; after 2011 ; This article explained the impact of addressing transitional issues and the constitutional process on community security in Algeria.

The article also prospects the Possibility to achieve a real social cohesion in Algeria, after the political movement experienced by Algeria in the beginning of 2019 by relying on the mechanisms of political reform, as an approach to achieving a stable system, and establishing democracy in order to restore social security and political stability by analyzing reasons and circumstances leading to it.

Keywords: Community Security; Political Reforms; Social Consensus; Community Diversity.

1. مقدمة :

تواجه الدول ذات الأنظمة السياسية غير المستقرة ضغوطا داخلية مردها التعقيد الاجتماعي الناجم عن التعدد والتنوع المجتمعي المتواجد فيها، فمسئوليتها الكبرى تلزم عليها الاهتمام ببنيتها الداخلية، فالتحدي الذي يواجه هذه الدول هو خلق هوية مشتركة يشعر الجميع من خلالها بالانتماء والعدالة، فبعد التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية بعد 2011، والتي ادت لسقوط الأنظمة في تونس ومصر وليبيا بسبب احتكار النخب السياسية في هذه البلدان لكل المقدرات السياسية والاقتصادية وفشل هذه الأنظمة في تحقيق التنمية لشعوبها.

يعد الأمن المجتمعي أحد أهم الأهداف المنشودة والمطلوبة من عملية الإصلاح السياسي في الدول التي تشهد مرحلة انتقالية معقدة عقب الحراك السياسي الذي أطاح بعدد من الأنظمة السياسية، حيث يرجع تجديد الحديث عن التنوع المجتمعي وآثاره على الأمن المجتمعي وعلى استقرار النظم إلى التصعيدات التي عرفتتها المرحلة التحولات السياسية الراهنة.

ومع تخوف النظام السياسي في الجزائر من انتقال موجة الاحتجاجات ظهرت مستجدات ايجابية، حيث بدا صانع القرار الجزائري بحزمة من الاصلاحات في سنة 2011 كان وراءها عدد من الجهات الفاعلة من داخل النظام، ناشدين الوصول الى استقرار مجتمعي آمن، لكن سرعان ما انخفضت وتيرة هذه الإصلاحات مع بداية سنة 2012 حتى توقفت بعد الاستقرار النسبي التي شهدته الجبهة الاجتماعية، الى غاية 22 فيفري 2019، الذي شهد حراكا مجتمعيًا أعاد فكرة ضرورة استكمال الاصلاحات، لذا تبرز أهمية الموضوع في كونه يتركز أساسا على البحث في المتطلبات الرئيسية التي يستلزمها تحقيق أمن مجتمعي في الجزائر بحقق الاستقرار المنشود.

إنه لمن الضروري التحكم في الخطوط الأساسية للدراسة حيث نسعى من خلال هذا المقال للإجابة على تساؤل رئيس يشكل قلب المشكلة البحثية: كيف يمكن تفسير انعكاس معالجة السياسات الداخلية في مرحلة التحولات السياسية 2011-2020 على الأمن المجتمعي في الجزائر؟

وقد استندنا في تفسيرنا لهذه المرحلة اساسا على المنهج المقارن والذي من خلاله نحاول تفسير واقع ومستقبل الامن المجتمعي في الجزائر من خلال مقارنته ببلدان اخرى شهدت نفس الاحداث والتحولات وتنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية أساسية: يرتبط تحقيق الامن المجتمعي بنجاح الإصلاحات السياسية في الفترة 2011-2020 ومدى قدرة النظام على بناء توافق اجتماعي عادل وإدارة رشيدة للتنوع المجتمعي في الجزائر.

على هذا الأساس سوف يتم معالجة الموضوع اعتمادا على التقسيم التالي :

- الامن المجتمعي بالجزائر، قراءة في المضامين.
- استراتيجية النظام السياسي تجاه التحديات المجتمعية في الجزائر.

- آفاق الامن المجتمعي من خلال عملية الإصلاح السياسي على في الجزائر.

2. الامن المجتمعي في المرحلة بالجزائر، قراءة في المضامين.

يعتبر هذا المبحث بمثابة المدخل الذي نحاول من خلاله فهم مختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بالدراسة والعلاقة بينهم وخاصة الامن المجتمعي والاصلاح السياسي، حيث يعتبر الأمن المجتمعي من أهم مستويات التحليل في الدراسات السياسية المعاصرة، حيث متجاوزا الصراع التقليدي الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة إلى اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة.

1.2 إطار مفاهيمي للأمن المجتمعي، الإصلاح السياسي، الحراك المجتمعي

1.1.2 مفهوم الامن المجتمعي:

يعني الأمن المجتمعي خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية وضرورة بناء منطوق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل أما الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري فيقصد به تحقيق الخصوصيات دون تهميش أو اضطهاد، من خلال تساوي الفرص بين المرأة والرجل وخلق آليات ضامنة لمنع إقصاء الذات، كذلك محاولة تعزيز المناعة المجتمعية ضد كل حركات إضعاف التجانس. الأمن المجتمعي "societal security" هو مفهوم طورته مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية وبالأخص المنظر في الدراسات الامنية باري بوزان "barry buzzan" الذي يشير إلى قدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والفعلية، في حين أن الأمن المجتمعي بمفهومه الواسع يعني التقوية الذاتية لهوية الجماعات، والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان.¹

كما قدم "واييفر Waever" مفهومه للأمن المجتمعي، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "تحديث modernization"، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم -من منظور الدول المستقبلية لهذه الجماعات- هي مصدر للعنف واللا استقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة، هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت.

في هذا السياق، يعتقد ويفر أنه يمكن استقاء مفهوم الأمن المجتمعي بالتمييز بينه وبين الأمن السياسي هذا الأخير نجده يعنى بالاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، في حين يعنى الأمن المجتمعي بالحفاظ على الهوية والانسجام المجتمعي.²

2.1.2 المأزق الامني المجتمعي

ويرى باري بوزان أن المأزق الأمني يدور حول الهوية Identity أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي، فعندما تشعر مجموعة ما بغياب لأمن إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم ويشنت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها.

2.2 الإصلاح السياسي.

هناك تداخل وخط بين مفهوم التغيير السياسي والإصلاح السياسي، وهذين المفهومين يعبران عن التحول والتغير والحركة المستدامة إلى الأمام والتي تنعكس على بنية النظام السياسي، لذلك فإن تشخيص هذين المفهومين كل على حدة يعطينا تصوراً أكثر وضوحاً لمفهوم الإصلاح السياسي.

1.2.2 تعريف الاصلاح السياسي

يعتبر التغيير السياسي هو التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوى السياسية بمضامينها مثل السلطة والنفوذ السياسي داخل الدولة، أو في علاقاتها الخارجية وهنا نخص التحولات التي تطرأ على تعامل السلطة مع القوى السياسية والتحولات الحاصلة على القوى ذاتها اما الإصلاح السياسي فهو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة، وبمعنى آخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً.³

والإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من الداخل وليس مفروضاً من الخارج ذو طابع شمولي يحمل في طياته صفة الاستمرارية، وواقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها ويجب أن ينحى منحى التدرج مرحلة تلو الأخرى وألا يكون سريعاً ومفاجئاً، ويركز فيه على المضمون والجوهر لا الشكل، ويجب أن يتلائم مع البنى الفكرية القائمة بمعنى أن تكون مستوعبة ومدركة عقلياً من الخاصة والعامة على السواء.⁴

والأهم من ذلك مراعاة المتطلبات المادية والمعنوية للمكونات الاجتماعية لأن عامل الاستقرار السياسي المؤشر له بحالات الانتقال القانوني من حالة إلى أخرى مرتبط جذرياً مع مفهوم الشرعية السياسية والتي تعني تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الناس وإلا فلا فائدة من الإصلاح حين يقود إلى تراجع الشرعية السياسية.

5

إن الإصلاح السياسي مهم لأي نظام سياسي يريد الاستمرار والبقاء، لعلاقته المباشرة مع التكيف السياسي واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية، وهو عكس الجمود إذ أن الأنظمة الجامدة التي لا تستطيع التكيف هي التي تنتج الجمود السياسي والاقتصادي وهي التي تؤدي إلى شبه الانهيار والذي هو نتيجة طبيعية لطريقة إدارة الدولة في ادارة المشاريع والتخطيط غير الفعال من قبل هذه الفئة او تلك.

2.2.2. مرتكزات الإصلاح السياسي

ان عملية الإصلاح السياسي تركز على عدة اليات يمكن من خلالها نجاح عملية الإصلاح ولعل من اهمها نذكر ما يلي:

- الدستور وهو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواد مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية، ويعني ذلك إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور.⁶

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً يجعل منها تؤدي وظائفها بفعالية.

- حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية.

- تحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها.

- إيلاء الأهمية للسلطة القضائية والاهتمام بتطويرها وحمايتها.⁷

3.2. مفهوم الحراك المجتمعي

يعني الحراك بشكل عام تغير في المركز، إما بشكل أفقي من الأمام إلى الخلف أو العكس، أو بشكل عمودي نحو الأعلى أو إلى الأسفل كما يعتبر الحراك المجتمعي من العوامل المؤثرة التي تسهم في إحداث تغيرات سياسية، ولكن الحراك كمفهوم نظري لم يتبلور بشكل كاف في أدبيات علم السياسة، حيث أن مفهوم الحراك المجتمعي كثيراً ما يختلط بمفهوم الحركات السياسية أو التحرك السياسي.

1.3.2. تعريف الحراك المجتمعي

يعني الحراك المجتمعي social Mobility تحرك الفرد أو الجماعة إلى أسفل أو أعلى في هرم البناء الطبقي، ويعتبر ظاهرة سياسية ترتبط بظاهرة التغير الاجتماعي، حيث يعني الحراك المجتمعي تغير في المراكز

الاجتماعية للأفراد أو الجماعات من طبقة اجتماعية لأخرى، أو داخل الطبقة نفسها، ويأخذ الحراك المجتمعي شكل الحراك الأفقي بمعنى انتقال الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى آخر بشرط عدم وجود تمايز طبقي بين الوضعين، أو يأخذ صورة الحراك الرأسي بمعنى انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة اجتماعية لأخرى في سلم الهرم الطبقي.⁸

ويأخذ الحراك المجتمعي اشكالاً متعددة، حيث يمكن أن يكون في صورة إبداء الأطروحات والأفكار، أو يتصاعد في شكل الثورة والعصيان المدني، وقد يستمر الحراك المجتمعي فترات زمنية طويلة، وقد ينتهي في غضون فترة قصيرة. وتختلف دوافع الحراك المجتمعي وأهدافه حسب طبيعة الحراك، فقد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو جملة هذه الدوافع مجتمعة، حيث عادة ما يؤدي تفرد النظام الحاكم في اتخاذ القرار، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وتفشي الفقر والبطالة وسوء إدارة موارد الدولة، إلى ظهور قوى وطنية وشعبية تقوم بعملية حراك مجتمعي تهدف إلى تحقيق الإصلاح والتغيير.⁹

وهناك تفسيرات عدة لظاهرة الحراك المجتمعي، فهناك التفسير المادي الماركسي، حيث يركز هذا التفسير على علاقات الانتاج والخلل في توزيع الثروة، وهناك التفسير الوظيفي الذي يرجع ظاهرة الحراك إلى ظهور خلل في وظائف أحد أو بعض الأنظمة في الدولة مثل النظام القانوني، الأمر الذي يحدث اضطراباً في المجتمع كما أن التعسف في استخدام السلطة يمكن أن يكون محركاً لظاهرة الحراك المجتمعي، كما ساهم انتشار المعرفة والتطور في وسائل الاتصال الحديثة في سرعة وصول المعلومات وانتشارها بمعناها الشامل في إحداث تغيرات ملحوظة في تطور ظاهرة الحراك السياسي في المجتمعات.¹⁰

وبصورة عامة، فإن ظاهرة الحراك المجتمعي تظهر بشكل أوضح في المجتمعات الديمقراطية، حيث تسمح المجتمعات والأنظمة الديمقراطية للفرد أو الجماعة بالانتقال من طبقة اجتماعية لأخرى، وكذلك بالمشاركة في العملية السياسية والتأثير في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي.

2.3.2. علاقة الحراك المجتمعي بالتحويلات السياسية والمشكلات المجتمعية

ان مسألة وجود حراك مجتمعي بشكل ديناميكي شبة مستمر ودائم يساهم بل ويضمن تقديم القوى البناءة والنخبة التي تقدم وتطرح نفسها امام جموع المواطنين الناخبين، تضمن ان يقدم النخبة والمرشحون افكارا ابداعية ورؤى جديدة ملائمة للقضايا التي يعاني منها المجتمع بشكل متجدد ومبتكر ويسهم في اختيار أفضل هذه الحلول والرؤى بما يحقق أفضل النتائج ويضمن الوصول الي الاهداف التي يرحوها اي مجتمع.

ان تقديم المرشحون والقوى السياسية جميعها لحلول جديدة ومبتكرة لجميع المشكلات المجتمعية، وعلى فترات قصيرة يضمن ان تكون الرؤى المطروحة لحل قضايا المجتمع هي رؤى جديدة وانها تقدم حلولاً مبتكرة ووافية لاي مشكلات كانت قد ظهرت خلال الفترة السابقة بما يساهم في ايجاد حالة من الرضا العام نتيجة استيفاء اي عيوب او اخطاء كانت غير ظاهرة، وعلي مدى قريب وخلال فترات قصيرة، بما يحقق للمجتمع

الواقع المأمول، وايضا طرح برامج جديدة لها اهداف تستهدف تحقيق تنمية مجتمعية شاملة بحيث يضمن المجتمع اختيار البرامج والعناصر المرشحة التي تكون ملائمة للمرحلة التي يمر بها اي مجتمع وتلائم قضاياه.¹¹ يرى علماء الاجتماع أن التحول السياسي يرتبط بفترات الاضطراب الاجتماعي، مثل الحرب والثورة وحركة الإصلاح السياسي والاجتماعي كما أن الاتجاه نحو الإصلاح الديمقراطي وترسيخ دعائم الحرية، يساعد على تحقيق تقدم الحياة الاجتماعية، بحيث يصبح الارتقاء والحراك الاجتماعي والانتقال من طبقة إلى أخرى أكثر سهوله، إذ تتميز المجتمعات الديمقراطية بشدة حراكها الرأسي، إذا قورنت بغيرها من المجتمعات، ففي المجتمعات الديمقراطية لا يُحدد وضع الفرد بمولده، بل تُترك كل الأوضاع الاجتماعية مفتوحة لكل فرد بحيث يستطيع الحصول عليها وشغلها، ولا توجد عوائق شرعية أو دينية للارتقاء أو الهبوط.¹² كما تُعد التنشئة السياسية عاملاً موازناً في الحراك المجتمعي، لأنها توازن بين المطالب بحسب الأولويات والمقدرة على الاستجابة.

3. استراتيجية النظام السياسي تجاه التحديات المجتمعية في الجزائر

اعتبرت الجزائر نموذجاً للاستقرار وللأمن المجتمعي في منطقة تتخبط في الفوضى، فبعد ثمانية أعوام على اندلاع انتفاضات الربيع العربي، أظهر النظام الجزائري قدراً كبيراً من المرونة والتكيف، ويعكس السلام النسبي الذي عمّ البلاد وديمومة النظام قدرة النخب على توفير الموارد السياسية والاقتصادية بشكلٍ مدروس، الى غاية سنة 2019، حيث لم تقتنع شريحة كبيرة من الجزائريين بالإصلاحات التي قدمها النظام الجزائري.

1.3. تكيف النظام السياسي الجزائري

كان النظام الجزائري فائق السرعة في الاستجابة والتكيف خلال انتفاضات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أواخر 2010 وأوائل 2011، وفعل ذلك مجدداً غداة هبوط أسعار النفط في أواسط 2014، كما كان حريصاً على تجنب أخطاء الماضي وقدم تنازلات اقتصادية وسياسية، فقد اتخذت الحكومة في الوقت المناسب إجراءات سياسية لإعطاء الانطباع بأنها تشجع المشاركة السياسية، وشمل ذلك حزمة إصلاحات دستورية ورفع حالة الطوارئ التي كانت مُطبقة طيلة 19 عاماً، علاوة على ذلك، وُزع النظام عطايا سخية على مختلف فئات السكان، خاصة منهم الشبان، لتهدئة المطالب الاجتماعية، ما أدى ليس فقط إلى تعزيز شرعية النظام بل أعاق أيضاً جهود المعارضة لتعبئة الشعب ضد الحكومة.¹³

مكنت هذه المقاربة النظام من تجنب الاضطرابات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي حين اندلعت بالفعل سلسلة من الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية في مختلف أنحاء الجزائر في الفترة بين 2010 و2012، إلا أنها لم تطمح لتغيير كامل للنظام، وأن المطالب بقيت غير جذرية، فقد طالب المحتجون بظروف عمل أفضل، ومرتببات أعلى، وضرائب أقل، لكنهم لم يصلوا إلى حد الدعوة إلى تغيير النظام،

حيث كانت هذه الاحتجاجات عفوية وبالتالي، وفي خضم الاضطرابات الإقليمية، بقي النظام الجزائري ثابت الأركان وحافظ على استمراريته وتكيف مع الوضع الجديد والمطالب بشكل ناجح.¹⁴

يؤكد معظم دارسي إشكالية الانتقال الديمقراطي، أنه لا يوجد نموذج معياري شامل يمكن تطبيقه على جميع الحالات، فالدول التي سارت على هذا النهج، بدءاً من إسبانيا، مروراً بدول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وصولاً إلى تونس، كيفت هذه المقاربة وفق خصوصياتها السوسولوجية والأنثروبولوجية والسياسية.

ذلك أن الانتقال الديمقراطي، الذي يفهم على أنه مرحلة زمنية بين نظامين، ما هو إلا هندسة تتضمن مجموعة من الآليات وتفرض إيقاعاً معيناً يجب احترامه للوصول إلى الهدف المنشود. فالتجارب الناجحة إلى حد ما، ونخص بالذكر تونس، وبعض الدول الإفريقية، تعلمنا بأن نجاح الانتقال التعاقدى يستند إلى مرتكزات التفاوض، والتوافق، والتدرج، والسلمية.¹⁵

2.3. إصلاحات النظام السياسي:

- **تطبيق الديمقراطية التوافقية:** وتعتبر إحدى الاستراتيجيات لإدارة الازمات، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو المستوى المجتمعي، حيث قام النظام الجزائري بتطبيق الديمقراطية التوافقية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكافة شرائح المجتمع،¹⁶ والمقصود بتقاسم السلطة هنا هو المشاركة في السلطة أي صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها مختلف مكونات المجتمع، بحيث يحظى كل طرف بنصيب من المشاركة في الحكم على النحو الذي يخفف من مخاوف التمييز في الجزائر، فباستمرار الدولة أنها الإطار السياسي الذي يستطيع الإنسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه، لذا لم أن تأتي الحلول من الدولة، فهناك من الدول من تستوعب مطالب الفئات المجتمعية من خلال الديمقراطية والمساواة وتجري إصلاحات سياسية في صلب البنيان السياسي.¹⁷

ومنه تأتي الديمقراطية التوافقية من بين تلك الحلول والتي تستند إلى مجموعة من المبادئ وهي:

- التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية.
 - اعتماد نظام للانتخابات يقوم على القائمة النسبية.
 - تشكيل حكومة تمتع فيها الجماعات المختلفة بمناصب سيادية.¹⁸
- كما تجدر الإشارة إلى أن هناك شرطين أساسيين مطلوبين لكي يعمل النموذج التوافقي:
- ألا تكون الجماعات المتعارضة لديها خطة بدمج الآخرين أو استيعابهم.
 - على قادة الجماعات التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم التوافقي والقدرة على الحوار.¹⁹

-تعديل الدستور 2020: بتاريخ 19 نوفمبر 2019 صرح عبد المجيد تبون بولاية بشار إنه وفور وصوله إلى الحكم سوف يعدل الدستور وتغيير النظام السياسي وصلاحيات الرئيس حيث صرح من ولاية بشار: «...في حال ما اذا انتخبتموني رئيسا للجمهورية سأغير الدستور الحالي لتقنين ما جاء به الحراك الشعبي وتفادي الحكم الفردي وتجاوز الاقتصاد القائم على اقضاء طرف على حساب طرف آخر...»²⁰ وتجسيدا لذلك، تم طرح مشروع التعديل الدستوري للاستشارة الشعبية بعد أن كان محل مشاورات واسعة مع الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني وتمريه على غرفتي البرلمان للمصادقة، لتخرج الجزائر، غداة الاستفتاء، بدستور جديد جاء ل"يصون البلاد من كل أشكال الانفراد بالسلطة ويضمن الفصل بين السلطات وتوازنها ويدعم أخلقة الحياة العامة ويحفظ حقوق وحرريات المواطن"، كما أتى الدستور، في صيغته الجديدة، لإحداث القطيعة مع ممارسات سابقة كان قد ندد بها الحراك الشعبي "المبارك والأصيل" الذي كان جذوة هذا التغيير والمحرك الأساسي لحدوثه الى الاستفتاء الذي جاءت نتائجه لتؤكد "نزاهة وشفافية" العملية و"مصادقية مؤسسات الدولة" التي سهرت على مختلف مراحلها.

4. آفاق الامن المجتمعي من خلال عملية الإصلاح السياسي على في الجزائر

يمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ومازالت الهدف الأسمى للقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين.

1.4. خصوصية التنوع المجتمعي في الجزائر

لم تعرف الجزائر في ماضيها وحاضرها أي صراعات عرقية بمعنى الكلمة، فالجميع ينتمي إلى جزائر واحدة وغالبية الجزائريين تعزّز بذلك الانتماء، مهما كانت الجهة أو الطبقة الاجتماعية أو اللسان المتداول، وما حدث في أربعينيات القرن الماضي فيما يُسمى الحركة البربرية، وفي الثمانينات وبداية هذه الألفية يعود إمّا لأسباب سياسية أو اقتصادية، من بينها المطالبة بالديموقراطية أو التنمية المحليّة، وما كان من تطرف ضد الأمازيغية أو العربية طالما كان من فئات محصورة ومحدودة.

وتواجه الجزائر ضغوطا خارجية نابعة من البيئة الخارجية والمتمثلة في جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وضغوطا داخلية مردها التوليفة الاجتماعية الناجمة عن التعدد والتنوع المجتمعي المتواجد ضمنها، فمسؤوليتها الكبرى يلزم عليها ايلاء اهتمام متزايد لبنيتها الداخلية من خلال وضع ادارة التعدد والتنوع المجتمعي في قمة جدول اعمالها، فالتحدي الذي يواجه الجزائر هو خلق هوية مشتركة يشعر الجميع من خلالها تعزيز الانتماء للوطن الواحد²¹، والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجديّة تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو ايجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه

بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي الى التداول على السلطة، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية.²²

والإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية Political Development ، أو التحديث Modernization، أو التغيير السياسي، Political Change، أو التحول Transition، أو التغيير Change وهي كلها مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة إلا انه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواء قادة أو مفكرين أو جماهير، فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض ويكثر حولها الخصام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق إصلاح سياسي حقيقي.²³

فهناك من يعتبر ان العالم حقيقة متغيرة لأن التغيير هو سنة الكون، لذلك فان الإصلاح السياسي هو عملية حضارية وطبيعية لا بد من الدخول فيها من أجل تغيير الوضع الراهن بواقع أفضل، وهنالك فريق له نظرة أخرى خاصة بعد تبني الولايات المتحدة الأميركية لعدد من المبادرات والمشاريع الإصلاحية، حيث يرى أن الإصلاح المفروض من الخارج الذي نادي به الغرب هو حلقة جديدة من حلقات الهيمنة والتآمر على العالم العربي، وهو يهدف إلى تحقيق أجندة خفية خاصة بمصالح الدول الغربية، لذلك يؤمن هذا الفريق بان الإصلاح لا بد وان يكون ذاتياً ولا يأتي من الخارج.

ولا بد من توفر بعض الشروط حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاحاً:

1. أن يكون هناك وضع يحتاج إلى إصلاح، إذ أنه في ظل غياب الوضع الغير العادي فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف. فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج.
 2. أن يكون التغيير نحو الأفضل، مثلاً تسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم.
 3. أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغييرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش لا يعتبر إصلاحاً.²⁴
- ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من أزمات متعددة تعيق حركة الإصلاح بما يلي:

أولاً- العوامل السياسية: تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها:

- ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية لديها الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد وإحداث تغييرات سياسية هامة.

- غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات.

- تدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير وخاصة المرأة وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.

- عدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.²⁵

ثانياً - العوامل الثقافية: حيث تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً ومؤثراً على الإصلاح السياسي اما بدفع مسيرته إلى الأمام أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً.

ويعتبر الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تقف عقبة في طريق الإصلاح، حيث أن عدم دعم ومباركة رجال الدين للكثير من الإصلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها.

ثالثاً - العوامل الاقتصادية: تعاني معظم الدول والشعوب من الأزمات الاقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانيات وانتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي هذه الأزمات تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي الذي يصبح الحديث عنه شبه بالتلف الفكري.

ومن المؤكد أن بلدان الربيع العربي تسير في اتجاه الإصلاح السياسي بمواقف متنوعة، ولكن هنالك إشكاليات تظل ماثلة في الواقع العربي تتخذ مظهرين: -

1. إشكالية بناء مشروع الإصلاح والنهضة: حيث تعتبر قوى وتيارات التغيير داخل البلاد العربية المجزأة لا

تملك مشروعاً للإصلاح والنهضة يستجيب لحاجيات شعوبنا وأهدافها في التحرر والتنمية والنهضة.

2. إشكالية وجود قيادة: حيث تظهر الحاجة إلى قيادات وطلائع للإصلاح السياسي والنهضة العمرانية

الشاملة، مشكل قيادات تكون قيادات طلائعية تكسب ثقة الجماهير.

والحقيقة إن الإصلاح السياسي يحتاج إلى ارادة وإلى عمل يرافق هذه الارادة وان تكون هناك

توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والاستقلال بالنسبة إلى الجهات المنوط بها اجراء تحديث

واصلاح وبشكل علمي جدي وليس بشكل عاطفي يطور هنا ويستثنى هناك وهكذا تكون العملية منقوصة

وبالتالي لا يكون هناك أي نتائج مرجوه من هذا الإصلاح.

فمن تجربة الاصلاح السياسي في العالم الأوربي نجد هناك تلازماً وتفاعلاً بين عالم السياسة وعالم

الاقتصاد والانساق الثقافية في التركيبة السياسية التي شاخت مع عملية تغير حتى لرجالات السلطة وهذا امر

مهم جداً لأنه لكي يقتنع المجتمع بجدوى الاصلاح يجب استبعاد الاناس المسؤولين عن آثار الترددي

والفساد وهو ظاهرة مستشرية في العالم العربي ومحاسبتهم قانونياً، وحلول اناس وخبرات جديدة حديثة

ويتولون عملية رسم آفاق جديدة لإصلاح ما فسد او ما أفسده غيرهم وهكذا تستمر الحياة ويتابع البلد

والمجتمع مسيرته نحو الافضل.²⁶

عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي هي عملية ضرورية جداً وذلك ليس مجرد رغبة بل هي ضرورة لان انماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها ولان السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل ان تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود او عقدين لم يعد مقبول في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية والحكومات الشمولية وانتهاء الحرب الباردة ولان العالم بشكل اجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة اذا ان التغيير السياسي والاقتصادي هو كالسيل الجارف سيجرف معه كل اشكال السلطات والتشكيلات التي لا تلائم نفسها مع معلم الحياة الجديدة.

2.4. أثر حراك 2019 على الأمن المجتمعي في الجزائر

نقصد في هذه الدراسة بالحراك المجتمعي كافة الفعاليات السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع، من مسيرات واحتجاجات ومظاهرات وحراك طلابي، ونقاش سياسي وحوارات مفتوحة حول عدد من الموضوعات السياسية، مثل محاربة الفساد، والتعديلات الدستورية، ودور الجيش في السياسة، والانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، وغيرها من الأمور التي تهتم علاقة الدولة ونظامها بالمجتمع.

أن المتتبع لموضوع الامن المجتمعي في الجزائر لا يمكنه اغفال خصوصية المجتمع الجزائري والتي يحكمها التنوع في محاولة دراسة الأمن المجتمعي، ثم البحث والتنقيب عن الفاعلين المساهمين في إرساء الأمن المجتمعي، والدولة والسلطة الرمزية من سياسات وآليات الحفاظ على تماسك المجتمع وتوافقها، وتدخّل الدول والفاعل السياسي لما لهذا الأخير من حمولة ايديولوجية تتعارض أحيانا مع مطالب حركات اجتماعية ما، مما يجعل الدولة تعمل على إعادة بناء توافق بين السلطة والمجتمع عن طريق الحفاظ على الأمن المجتمعي، تماشياً مع مواكبة تحولات عالم اليوم.

إن مفهوم السلطة غالبا ما يعرف على انه قوة مادية أو معنوية يمارسها البعض على البعض الآخر بهدف إجبارهم على القيام بأفعال ليست من إرادتهم، إن هذا التعريف هو ما يعرف في الأدبيات بالتعريف التقليدي - الكلاسيكي، يتبين من خلال هذا التعريف أن السلطة في البلدان العربية لا زالت تمارس وفق هذا التعريف، لكن مفهوم السلطة تغير وتطور عبر التاريخ ولم تعد السلطة تعني القوة، فالسؤال المطروح هنا هل الحراك المجتمعي الذي عرفته الجزائر في فيفري 2019 قادر على نقل السلطة من معناها التقليدي إلى المعنى الجديد، أي هل سيساهم في تغيير مفهوم السلطة أم سيساهم فقط في نقل السلطة من حزب إلى حزب آخر ومن شخص إلى شخص آخر.²⁷

إن ممارسة السلطة لا تتم إلا من خلال مجموعة من الآليات والأدوات، وعند البحث في هذه الوسائل عبر التاريخ نجد أن السلطة ارتبطت في البداية بالعنف ثم بالثروة - المال وأخيرا بالمعرفة، في البداية كان من يمتلك القوة يمتلك السلطة ثم حدث تغيير فأصبحت السلطة مرتبطة بالثروة، أي من يمتلك الثروة يمتلك السلطة كما كان الأمر في العصر الإقطاعي، وهذا ما نجده اليوم في المجتمعات العربية حيث السلطة مرتبطة بالمال والثروة، فالسلطة الآن في الدول المتقدمة أصبحت مرتبطة بالمعرفة - مجتمعات المعرفة - الذي يمتلك المعرفة يمتلك السلطة.

يتبين أن هناك فرق بين التغيير في مفهوم السلطة ونقل السلطة، إن التغيير في مفهوم السلطة ينبغي أن يحدث في تلك العلاقات الخفية بين السلطة وأدوات ممارستها، إن العنف الشرعي والثروة والمعرفة هي أهم أدوات ممارسة السلطة، وإن كانت ليس هي الأدوات الوحيدة، فهذا الثالث هو الذي يشكل مصدر السلطة، فالحراك السياسي سيساهم في نقل السلطة من حزب إلى حزب آخر ومن أشخاص إلى أشخاص آخرين، وهذا التحول لا يعني تحول من سيئ إلى حسن، بل قد يكون تحولا مصحوبا ومحتملا بأزمات وألغام، فالجزائر ليست في حاجة إلى نقل السلطة من حزب إلى آخر بل نحن في حاجة إلى تغيير في مفهوم السلطة، لتصبح السلطة ليست قوة يمتلكها البعض دون البعض الآخر، ولتصبح السلطة محايدة.²⁸

يحتاج المواطن الجزائري الى جرعات حقيقية من الحرية والديمقراطية ومن فرص تنمية المجال الجغرافي والارتقاء بكل المناطق في شتى المجالات الحيوية كالصحة والتعليم، والاستفادة من الثروات وتوفير فرص العيش الكريم والمساواة في الحصول على الوظائف وتدريب جيد وشمولي للسياسات العمومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، أي ما يشبه الميثاق السياسي والاجتماعي الذي يحترم إرادة الفرد الجزائري، لكن بالمقابل فإن سيرورة الحصول على تعاقد اجتماعي متطور وتحقيق المصالحة بين الدولة الجزائرية والشارع يتطلب بناء جسور الثقة والحوار بين كل الفاعلين ويحتاج الى الاستغناء عن ادوات الاحتواء التقليدية التي ما فتئت الدولة تستعملها من خلال التعويل على المقاربة الأمنية واستخدام كائنات وسيطة تقنات من صراعات الهوية ولا تخدم سوى مصالحها الضيقة.

3.4. آفاق بناء أمن مجتمعي في الجزائر بعد 2020:

يملك النظام الجزائري من القدرة ما يمكنه بناء امن مجتمعي حقيقي، ومعالجة الاختلالات الناشئة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية وأسبابها، ووضع الحلول الناجحة لها، حيث يسعى النظام الجزائري جاهدا بما يملك من أجهزة وقدرات التصدي لكل الأخطار المجتمعية، بكل الوسائل والأساليب، ما يكفل معالجة الاختلالات عن طريق وضع خطط استراتيجية مستقبلية، وخطط تنمية ترصد الجوانب المعيشية، وتسعى إلى زيادة معدلات الدخل، والأخذ بيد الفئات المعوزة، ومن اجل تحقيق ذلك مستقبلا على الدولة الجزائرية ان تأخذ على عاتقها التكفل بالمحاور التالية:

1.3.4 مرافقة النظام السياسي للمجتمع عبر وسائل الاتصال الجديدة: اذ يمكن للنظام الجزائري استغلال الثورة الاتصالية الكبرى والتكنولوجيا الجديدة لوسائل الإعلام الإلكترونية وعلى رأسها الإنترنت في خلق فضاء عام مجتمعي يخضع لمثالية "هابرماس"، من خلاله يتم مرافقة المجتمع الجزائري والحرص على عدم استغلاله من جهات ذات أغراض غير بريئة، فالإنترنت تقدم إمكانيات جديدة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، وتبادل الأفكار بين المواطنين فهي تجعل من السهل نشر المعلومات بشكل كبير بين الأفراد، وتؤكد نظرية المجال العام على أن وسائل الإعلام الإلكترونية تخلق حالة من الجدل بين الجمهور تمنح تأثيراً في القضايا العامة وتؤثر على الجهة الحاكمة، والمجال العام يُمكن رؤيته كمجال حياتنا الاجتماعية، والذي من خلاله يُمكن تشكيل الرأي العام، فضلاً عن التأثير السياسي للإنترنت بين الأفراد.²⁹

أدت مواقع التواصل الاجتماعي دورها في الحراك الشعبي بالجزائر في تحقيق الديمقراطية، إذ بين الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر منذ 22 فيفري 2019 أهمية مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث أنها أصبحت وسيلة فعالة في تغطية الأحداث وتعزيز الحرية والديمقراطية والتغيير السياسي، ونالت اهتمام عدد كبير من المواطنين، كما أتاحت الفرصة لنقل الأخبار والمساهمة في كشف الحقيقة لخلق وعي سياسي، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تشكل ظاهرة اجتماعية حديثة عرفتها المجتمعات العربية الإسلامية برمتها وأولها الجزائر، وهي إعلام جديد أصبح يضرب بضلاله أعماق المجتمع، لأنها ما فتئت يتأثر بها الأفراد في أفكارهم وسلوكياتهم، وتساعد على بناء مواقفهم واتجاهاتهم في جميع الميادين والمجالات وأهمها المجال السياسي.

لذلك باتت الفضاء الأول لمناقشة ونشر الأفكار السياسية، وتنمية الوعي السياسي، وبث الروح الوطنية من خلال تنظيم وتفعيل الحراك الشعبي في الجزائر لأجل تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي المرغوب فيه، بحيث تمكنت هذه المواقع التواصلية وعلى رأسها الفيسبوك من تفعيل الوعي السياسي وتنظيم الشارع في حراك شعبي من أجل المطالبة بالتحول الديمقراطي والتغيير السياسي.³⁰

إن ترميم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في خضم الحراك الاجتماعي، ليس بالأمر اليسير، ويحتاج الى إعادة النظر في مقومات عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة الجزائرية من خلال بناء أمة جزائرية حديثة وجماعة سياسية متجددة متفاعلة ومتضامنة، ويجمع بينهم إرادة العيش المشترك وتأكيد الكرامة الانسانية وضمان الحريات الفكرية والسياسية، التي هي قاعدة المشاركة في الجماعة الوطنية والشعور بالمسؤولية وممارسة حقوق المواطنة، وهذا الأمر يقتضي التخلي عن كل المقولات الطائفية والدينية التي تهدد مكسب الدولة الوطنية في الجزائر.

2.3.4 تعزيز علاقة الامن المجتمعي بالأمن السياسي: حيث يدل الامن السياسي في مضمونه من وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي، بما يضمن الاحترام الكلي لحاجة المواطنين لتمكينهم من جميع حقوقهم الإنسانية، بعيد عن التعسف، القهر، التسلط، هو مرتبط أساسا بأداء هياكل الدولة السياسية، فإنه شكل بحق

المدخل الأساسي للتأثير الإيجابي أو السلبي على باقي الأبعاد الأخرى للأمن، وفي مقدمتها الأمن المجتمعي، فالدولة من خلال تحكّمها في أداء هيكلها السياسية، يمكنها أن تؤثر بسهولة على أداء وعمل باقي هيكلها الأخرى.³¹

فيتوجب على النظام السياسي الجزائري توفير مجموعة من العوامل التي ترتبط أساساً بقدرته على التوجه إلى مزيد من الاسس الديمقراطية والحكم الراشد والمساواة بين المواطنين، خاصة إذا كانت الدولة توجد بها أكثر من جماعة مجتمعية، هذا على الصعيد الداخلي أما خارجياً فتشير إلى سلوك الخارجي لدولة وفق ما يخدم مصلحة الدولة والمواطن، كما ان أي انتهاك يمس الجانب السياسي للأمن له آثار مباشرة على الامن المجتمعي، وقد يكون من أسباب نشوء معضلات أمنية، ويمكن للنظام السياسي تحقيق ذلك عبر تمكين المواطن من حقوق تدخل ضمن الامن السياسي نذكر منها:

- العمل على توفير نسبة من التمثيل السياسي في المناصب العليا للدولة قياساً بنسبة التوزيع الجغرافي.
 - السماح بإنشاء احزاب سياسية وهيئات المجتمع المدني.
 - الحق في الترشح لأي منصب سياسي دون تمييز، وكذا الحق المكفول في الانتخاب.
- فهذه الحقوق السياسية هي صمام أمان للأمن السياسي، الذي يؤدي إلى ضمان مستوى مقبول من الامن المجتمعي.

5. الخاتمة:

ختاماً، يمكن القول إن مواجهة وتجاوز التحديات التي يمر بها المجتمع الجزائري، يتطلب دوراً فاعلاً وحقيقياً من صانع القرار ينبع من دروس التاريخ الحقيقية التي علمتنا أن كل ازمة هي فرصة للزوال أو لتجديد البقاء، وينبغي أن يعد المعنيون هذه الازمات كفرص لبناء المجتمع والإنسان، ولتحقيق ذلك لا بد من العودة إلى ثوابت المجتمع برصيده الحضاري وجوهره القيمي، إلى جانب العودة إلى معطيات العقل العلمي والمعرفي، عندها سيكون الجميع قادراً على خلق قياسات النهوض بالأمن المجتمعي.

شكل الحراك المجتمعي محطة فارقة في الجزائر، لفتح المجال لحوار مجتمعي جاد عن الحلول الممكنة لتجاوز حالة الاحتقان السياسي، وتجاوز منطق رد الفعل لدى النظام السياسي باستعمال المقاربة الأمنية الضيقة، وتعويضها بمقاربة شمولية تستوعب كل التناقضات في هذا الحراك وتتفاعل إيجابياً مع المطالب في شكلها الاقتصادي والاجتماعي، رغم أن بعض العناصر تحاول استغلال الظروف السياسية الصعبة لتمرير خطابات تمييزية على أساس الانتماء الثقافي والهوياتي، كما يمكن اعتبار الحراك الشعبي في الجزائر فيفري 2019، فرصة تاريخية لإعادة الاعتبار للثقافة المدنية المجتمعية المطالبة بالحقوق والحريات داخل وحدة الوطن واندماج كل

مكوناته في بوثيقة واحدة مع احترام القوانين والمؤسسات الدستورية في البلاد والحيلولة دون الانزلاق في اتجاه العنف وتأجيج النعرات الطائفية والعرقية مع اعتبار أن قضية الحراك وسيورته هي قضية كل الجزائريين ولا تشكل منطقة على حساب أخرى.

من خلال البحث في موضوع الأمن المجتمعي على مستوى التنظير والتأريخ، والبحث في المفهوم عن العناصر والأبعاد، وربطه بفترة 2011-2020 في الجزائر تم الوصول إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن للأمن المجتمعي ان يتحقق ما لم تتضافر الجهود بين مؤسسات الدولة السياسية والأمنية مع فاعلي المجتمع المدني لمواجهة الفكر المتطرف، ويرسخ حب الوطن والدفاع عنه وحمايته من الأخطار.
- أن الطبقة الوسطى هي الحاضنة للديموقراطية المجتمعية، حيث أصبح النضال من أجل التحول إلى الديموقراطية واستمرارها، مرتبطاً بظهور ونمو الطبقة الوسطى بكل شرائحها.
- هناك علاقة بين شبكات التواصل الاجتماعي والامن المجتمعي، فتحوّلت هذه الفضاءات في فترة الحراك المجتمعي، من مباديّن التواصل الشخصي لتبادل الأفكار والمعلومات، الى أدوات توعية حقيقية وفاعلة في الشارع السياسي، واستطاعت ان تمثل موقفاً سياسياً بامتياز، وأسهمت في تشكيل قاعدة مناخ ديمقراطي حقيقي، وتحقيق المزيد من التعددية الفاعلة في الإطار السياسي والمشاركة المجتمعية في صنع القرار.
- وعطفاً على النتائج المتوصل إليها يمكن ادراج مجموعة اقتراحات مستنبطة من البحث كما يلي:
- ضرورة تطبيق السلطات، الآليات التي تضمن التماسك المجتمعي.
- السعي للاهتمام بالقطاعات الأمنية الأخرى حتى نضمن الأمن المجتمعي للدولة.
- توجيه مراكز البحث العلمي والمخابر والفرق البحثية لإيلاء مزيد من الاهتمام بدراسة الأبعاد الاجتماعية للأمن في الجزائر لاسيما في ظل التغيرات الراهنة.
- معالجة المشكلات المجتمعية الناشئة في وقتها وعدم ترك مجال لتفاقمها او استغلالها من أطراف أخرى.

6. الهوامش:

¹ إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول (لبنان: الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ص 8.

² Barbara Delcourt **Theories de la securite**, (Annee academique 2007-2008), p 65.

³ Barry Buzan and all, **Security: a new framework for analysis**, (CO, USA: Lynne Rienner Publishers, 1998), pp. 26.

⁴ عبدالله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998)، ص 13.

⁵ نفس المرجع، ص 16.

⁶ غسان سلامة، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية، مجلة المستقبل العربي، (لبنان، العدد، 2003، 288) ص ص .

- ⁷ عريب الرنتاوي، أفكار في مسألة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي، في مؤلف: أوراق في الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي،(عمان: مركز القدس للدراسات السياسية،2006)، ص51.
- ⁸ احمد سعيد نوفل وآخرون، التدايمات الجيوستراتيجية للثورات العربية،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص113.
- ⁹ غسان سلامة، مرجع سابق، ص 46.
- ¹⁰ CRANE, Keith. & others. "Future Challenges for the Arab World the Implications of Demographic and Economic Trends". The RAND Corporation: Santa Monica, CA(2011).p 51.
- ¹¹ إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية،(الكويت: جامعة الكويت-1994)، ص 47.
- ¹² حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص324.
- ¹³ المكان نفسه
- ¹⁴ العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، (موقع الجزيرة نت، 11 فبراير 2011) تاريخ الزيارة 20ماي2020، ص 11
- ¹⁵ العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية. انتخابات بدوت ديمقراطية، (مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. أكتوبر2010)، ص 80.
- ¹⁶ عبد الحافظ أحمد، الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتاتارستان (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص 4
- ¹⁷ نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، (مجلة المستقبل العربي، العدد/ 26 القاهرة، نوفمبر 2008)، ص 73 .
- ¹⁸ جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، (لكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993)، ص15
- ¹⁹ 14 John Rex, *Ethnic Minorities in the Modern nation State*, (Macmillan press Ltd, London, 1996), pp.15-17.
- ²⁰ وكالة الانباء الجزائرية، بون يعد من بشار بمراجعة الدستور وتغيير قانون الانتخابات[<https://bit.ly/3wR8Nb1>]
- ²¹ إسحاق عياش، الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي،(القاهرة: المعهد المصري للدراسات،2018)، ص 3-5.
- ²² جاسم الصغير، لأنظمة العربية والإصلاح السياسي، (الحوار المتمدن، الجزائر، العدد 1221) تاريخ الزيارة 8 فيفري 2020. <https://bit.ly/3vsnzFp>.
- ²³ أبي بكر بلقايد، "العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)"، *المجلة الافريقية للعلوم السياسية*، 2017/04/12.
- ²⁴ CRANE, Keith. & others, op.cit.
- ²⁵ ناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2016، ص6. تاريخ الزيارة <https://bit.ly/3wCMNR1>، 2019/05/17
- ²⁶ عريب الرنتاوي، مرجع سابق، ص 66
- ²⁷ أبي بكر بلقايد، مرجع سابق.
- ²⁸ جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص32.

²⁹ أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية، إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في: ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، 24-26/3/1989، ص 6.

³⁰ نفس المرجع، ص 12.

³¹ Roe Poul·Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma. London and New York ، Taylor & Francis ،(2007).p36.

7. قائمة المراجع:

- باللغة العربية:

1. إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول (لبنان: الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008).
2. عبدالله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998).
3. غسان سلامة، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية، مجلة المستقبل العربي، (لبنان، المجلد 1 العدد، 2003، 288).
4. عريب الرنتاوي، أفكار في مسألة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي، في مؤلف: أوراق في الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2006).
5. احمد سعيد نوفل وآخرون، التداخيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
6. إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: جامعة الكويت-1994).
7. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
8. العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، (موقع الجزيرة نت، 11 فبراير 2011، تاريخ الزيارة 20 ماي 2020).
<https://bit.ly/3hZBUVM>
9. العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية. انتخابات بدوت ديمقراطية، (مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. أكتوبر 2010).
10. عبد الحافظ أحمد، الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005).
11. نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، (مجلة المستقبل العربي، العدد/ 26 2008).
12. القاهرة، نوفمبر 2008).
13. جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، (الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993).
14. إسحاق عياش، الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018).
15. الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، (الحوار المتمدن، الجزائر، العدد 1221)، 2018.

16. أبي بكر بلقايد، "العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 2017/04/12، متوفر على الرابط الإلكتروني:
<http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla>
17. ناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2016.
18. أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية، إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، (في: ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، 24-26/3/1989).
19. العمري منير، الامن المجتمعي المغربي: بين الاخطار ومتطلبات التماسك. "دراسة حالة الجزائر والمغرب"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (مجلد 8، عدد 1، ص ص 156-18).

– باللغة الأجنبية:

1. Barbara Delcourt :« Theories de la securite», policopie, sp, Annee academique 2008.
<https://bit.ly/3hXvaYp>
2. Barry Buzan et al., Security: a new framework for analysis, CO, USA: Lynne Rienner Publishers, 1998.
3. CRANE, Keith. & others. "Future Challenges for the Arab World the Implications of Demographic and Economic Trends". The RAND Corporation: Santa Monica, CA(2011).
4. brahim. S.E "Racism And Mismanagement Of Ethnic Diversity In The Arab World". The International Council On Human Rights Policy, Racism: Trends and Patterns in Discrimination: Geneva.. (1999).
5. John Rex, **Ethnic Minorities in the Modern nation State**, (Macmillan press Ltd, London, 1996).
6. Buzan Barry ،Lene Hensen **The Evolution of International Security Studies** ،U k: Cambridge University press ،(2009).
7. Roe Poul،**Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**. London and New York ، Taylor & Francis ،(2007).